

30 June 2009  
Arabic  
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

## الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

محضر موجز (جزئي) \* للجلسة الخامسة\*\*

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيدياوسيكو . . . . . (زمبابوي)

## المحتويات

المنافشة العامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

\* لم يُعد محضر موجز لبقية الجلسة.

\*\* لم يصدر محضر موجز للجلسة الرابعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



متزايد على تطبيقات التكنولوجيا النووية في قطاعات الزراعة والطاقة وإدارة المياه وقطاعات أخرى.

٤ - وقالت إن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ ينبغي له أن يعمل على تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تقديم الموارد المالية الوافية بالغرض. تقديم مثل هذه الموارد ينبغي ألا يخضع للمناورات السياسية، وينبغي ألا يقيّد تطبيق الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بذريعة عدم الانتشار. إن اتخاذ تدابير لتعزيز فعالية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولدعم نزاهتها وحيادها حيوي لفعالية وسلامة المعاهدة.

٥ - السيد شاندر (سري لانكا): قال إنه على الرغم من أن قدرا كبيرا من الاهتمام أولي في السنوات الأخيرة الماضية لتهديد الانتشار النووي، فإن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي متلازمان في الحقيقة، ولذلك من اللازم تحقيق التقدم الموازي. إن تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يكتسب الزخم، وإن توفر سبل الحصول على الفوائد منها، يصاحبه الالتزام بالتنفيذ الفعال للضمانات والسلامة والأمن، لا بد منه لنجاح المعاهدة. واستعمال ونقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بدون التمييز ينبغي أن يضمننا ضمانا كاملا.

٦ - وواصل القول إنه على الرغم من ترحاب سري لانكا بتخفيض الدول الحائزة على الأسلحة النووية لترساناتها، فإن ذلك التخفيض الجزئي لا يفي بتوقعات معظم الدول الأطراف، وعلى وجه الخصوص على ضوء التطورات النوعية في الترسانات النووية، وهي التطورات التي تعيد التأكيد على الردع النووي بوصفه سمة هامة من السياسات الأمنية الاستراتيجية لهذه الدول. ألقى هذا النهج بظلال الشك على الالتزامات بترع السلاح النووي وأخل بالتوازن الحساس الذي أقيمت المعاهدة عليه. بمقتضى قرار مؤتمر

بدأت المناقشة المشمولة في المحضر الموجز الساعة ١٠/٣٠.

**المناقشة العامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)**

١ - السيدة موتانديرو (زمبابوي): قالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية الوحيد لنظام عدم الانتشار النووي الدولي، وبالتالي فإن إعادة التأكيد على أهميتها مسؤولية جماعية تقع على عاتق كل من الدول الحائزة وغير الحائزة على الأسلحة النووية. وينبغي اتخاذ تدابير لإقناع البلدان التي ليست بعد أطرافا في المعاهدة بالتقيد بها. ويجب على الدول الأطراف أن تركز أيضا على التدابير للنهوض بطريقة متوازنة بأركانها الثلاثة: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٢ - وواصلت القول إن المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن الطرائق لبرنامج عمل متفق عليه لإبرام معاهدة يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تبدأ دون تأخير، وينبغي أن يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. وقد وقعت زمبابوي وصادقت على معاهدة بليندابا التي تسعى إلى إنشاء المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، وتدعو البلدان الأفريقية التي لم توقع وتصادق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك بسرعة. وبالمثل، ينبغي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥.

٣ - وأردفت قائلة إن جميع الدول الأطراف ينبغي لها أن تؤيد المادة الرابعة من المعاهدة، وهي المادة التي تدعم حقها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وثمة طلب

الخصوص عدم الامتثال للقرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يبعث على القلق.

١٠ - واسترعى الانتباه إلى ورقتي عمل قدمتهما المجموعة العربية تسليط الضوء على عدد من المسائل الهامة: ينبغي للدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تجري مفاوضات جادة لكفالة تنفيذها للخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠؛ وينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد التأكيد على رفضه لمحاولات نقل الأسلحة النووية أو إنتاجها أو تخزينها، خصوصا في الخليج العربي والمناطق المجاورة؛ وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لكفالة انضمام الدول غير الأطراف في المعاهدة إليها دون تأخير؛ وينبغي للدول أن تدخل في ترتيبات تدعو إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إقليمية ودون إقليمية؛ وتنبغي إعادة التأكيد على حق البلدان، وخصوصا البلدان النامية، في وضع برامج نووية للاستخدام في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد تقوم الإمارات العربية المتحدة بوضع برنامج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تنفذه بالشفافية التشغيلية الكاملة والمعايير العليا للسلامة والأمن وعدم الانتشار. ويتعاون البلد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقد وقع على عدد من الصكوك الدولية ذات الصلة.

١١ - السيد برامودويناي (تايلند): قال إنه في الجهود المبذولة للتوصل إلى الهدف المشترك، هدف القضاء الكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل، من المشجع إعلان السياسة الذي قامت به مؤخرا الإدارة الجديدة للولايات المتحدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد الروسي على العمل معا على الوفاء بالتزامتهما بمقتضى المعاهدة. ويؤيد وفد بلده أيضا اقتراح النقاط الخمس الذي قدمه الأمين العام بشأن نزع السلاح النووي.

الاستعراض لعام ١٩٩٥ ليس من المبرر أن تتخذ الدول الحائزة على الأسلحة النووية مواقف عسكرية نووية تجاه دول غير حائزة على الأسلحة النووية ممتثلة لالتزاماتها بمقتضى المعاهدات.

٧ - وأردف قائلا إن على الدول المتقدمة النمو أن تؤدي دورا هاما في تيسير التطورات المشروعة في الطاقة النووية في الدول الأطراف غير الحائزة على الأسلحة النووية بأن تسمح لها بالمشاركة الكاملة في نقل المعدات والمعلومات النووية للأغراض السلمية. يجب أن تسود روح العطاء والأخذ بغية البناء على توافق سابق في الآراء كما كانت الحالة في ١٩٩٥ حينما كانت سري لانكا رئيسة المؤتمر.

٨ - السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا): قالت إن آراء جميع الدول الأطراف في مسألة ضمانات إمداد الوقود النووي ينبغي أن تراعى، وإنه ينبغي أن تسبق مشاورات شاملة وجامعة وشفافة أي نظر موضوعي. إن جميع البلدان التي لم توقع ولم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تُحَثُّ على القيام بذلك دون تأخير، خصوصا تلك الواردة في المرفق ٢، التي بدون مصادقاتها لا يمكن أن يبدأ نفاذ المعاهدة. وفي ذلك الصدد لقد استضافت ناميبيا حلقة عمل لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية بناء الزخم للاختتام الناجح للدورة.

٩ - السيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن التقدم في تحقيق هدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اتجه أحيانا اتجاها غير مقصود، وذلك باستحداث الدول الحائزة على أسلحة نووية لأسلحة نووية جديدة وبسعي الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية إلى حيازتها. ويشير ذلك مخاوف من سقوط هذه الأسلحة في أيدي أطراف غير مسؤولة. والإهمال المقصود للالتزامات المضطلع بها في مؤتمر الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وعلى وجه

التي لديها القوة على تدمير العالم تقع علي كاهلها مسؤولية اتخاذ الإجراءات.

١٦ - وأضافت قائلة إن مؤتمر عام ٢٠١٠ سيتيح فرصة للنهوض من حالات فشل سابقة. والمعاهدة صك هام وينبغي أن توطد بوصفها ركنا من أركان نزع السلاح النووي. ينبغي وضع نظام دولي شفاف وفعال للتحقق، وإنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت، للدول الأطراف حق في إجراء البحوث فيما يتعلق بالطاقة النووية وفي إنتاج تلك الطاقة واستخدامها في الأغراض السلمية.

١٧ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إنه على الرغم من أن المعاهدة لا تزال حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار فإن حالة تنفيذها مدعاة للقلق. والركنان الأكثر أهمية، وهما عدم الانتشار ونزع السلاح، لا يُعطيان الأهمية المتساوية، والركن الثالث، الحق في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، يعيق الكيل بمكيايل تحقّقهُ.

١٨ - وقال إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وسيلة هامة لتعزيز السلام والأمن. في ٢٠٠٣ قدمت الجمهورية العربية السورية، باسم المجموعة العربية، إلى مجلس الأمن مبادرة لتخليص الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وفي المقام الأول الأسلحة النووية. بيد أن دولا ذات نفوذ معينة لم تؤيد المبادرة التي تنتظر ظروفًا دولية أكثر مواتة.

١٩ - وواصل القول إن إسرائيل رفضت الانضمام إلى المعاهدة ولم تخضع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقددرات الأسلحة النووية الإسرائيلية تتعارض مع القرارات الدولية من قبيل قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس

١٢ - وواصل القول إن تايلند مناصرة نشطة لمعاهدة بانكوك التي أنشأت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. إنها المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية في آسيا، وهي تشكل أساسا منذ ما ينيف عن عقد لنظام عدم الانتشار والسلامة النووية في جنوب شرق آسيا. وقد وقعت وصادقت على المعاهدة جميع الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

١٣ - وترحب تايلند بمبادرة منغوليا بالنهوض بالتعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية باستضافة اجتماع جهات التنسيق لتلك المعاهدات في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وبدء نفاذ معاهدة سيميالاتينسك، التي أنشأت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، يبعث أيضا على التشجيع.

١٤ - وواصل القول إن أزمة الطاقة العالمية الناشئة مؤخرا وتغير المناخ قد نجمت عنهما حاجة متزايدة إلى أن تلتفت البلدان إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو حق لا يمكن التصرف فيه، وفقا لالتزاماتها. بمقتضى المعاهدة. وتايلند، التي تنظر في إطلاق برنامج للطاقة النووية، تؤكد على أهمية السلامة والأمن النوويين الضروريين لكفالة ثقة الجمهور.

١٥ - السيدة كاستيلون (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن الدستور السياسي الجديد لبلدها يعرفه بأنه دولة ذات نزعة سلمية تنهض بالحق في السلام وترفض العدوان كحل للصراع الدولي. ويحظر الدستور أيضا إنشاء قواعد عسكرية أجنبية في البلد. وفكرة الردع النووي هي بمثابة مكافحة النار بالنار؛ لا يمكن القضاء على خطر الحرب النووية إلا بالقضاء على الأسلحة النووية. من الحيوي أن تُنحى جانبا أي اعتبارات سياسية فيما يتعلق بالسؤال: أي دولة ينبغي أن تتخذ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. والدول

النووية؛ وينبغي للأخيرة أن تسعى من أجل إعمال حقها الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية امتثالا للإجراءات المستقرة. وتؤيد إكوادور معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي هي جزء لا يتجزأ من نظام عدم الانتشار. إن حقيقة أن دولة رئيسية قد التزمت الآن بالمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبعث على قدر كبير من التفاؤل، وتأمل في أن يؤدي هذا الالتزام إلى اتخاذ إجراء بسرعة.

٢٣ - وأضافت قائلة إن مفهوم الأمن ينبغي ألا يشمل فقط البعد العسكري الضيق، ولكن أن يشمل أيضا الحاجة إلى تلبية الضرورات الأساسية لجميع الشعوب. يمكن للتكنولوجيا النووية المستخدمة في الأغراض السلمية أن تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كافلة التنمية المستدامة والحياة الكريمة للجميع.

٢٤ - وواصلت القول إن الحق الثابت في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية ينبغي ألا يتأكل نتيجة عن فرض التزامات أخرى على الدول التي من الواضح أنها لا تمثل تهديدا. وتؤيد إكوادور تعددية الأطراف وتدين أي إجراء أحادي، حتى لو عُرض كأنه جماعي. أي مبادرة من هذا القبيل تسعى ضمنا إلى استبدال البنية الحالية للامم المتحدة والقانون الدولي. لقد أصبح من الملح تحقيق توافق الآراء لتطوير نظام عدم الانتشار وكفالة السلام والازدهار للبشرية.

٢٥ - السيد الأسد (جامعة الدول العربية): قال إن بيانات كثيرة أدلت بها وفود قد استرعت الانتباه إلى نقطتين: الأولى، تواجه المعاهدة عددا من التحديات التي تعرض للخطر مصداقيتها؛ والثانية، دعوة الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عالم خال من الأسلحة النووية، تمثلان تطورا إيجابيا. لقد أصدرت جامعة الدول العربية بيانا يعرب عن الأمل في أن تؤدي الخطوات الأولية

الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة على الأسلحة النووية دون شروط أو قيود، وأن تخضع جميع منشآتها النووية للتفتيش.

٢٠ - وأردف قائلا إن أحد الأهداف الأساسية للمعاهدة وللنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو تعزيز الحقوق الثابتة الواردة في المادة الرابعة من المعاهدة، التي لا يمكن إعادة تفسيرها. ولذلك، تدعو الجمهورية العربية السورية جميع الدول الأطراف إلى الامتناع عن فرض أي قيود على نقل المعدات والتكنولوجيا النووية إلى الدول الأطراف التي قد أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة.

٢١ - وقال إن بلده قد قدم إلى اللجنة التحضيرية ورقة عمل تتعلق بالمسائل المضمونية في تنفيذ المعاهدة، وتشمل عددا من التوصيات. ينبغي على نحو خاص إنشاء منظمة فرعية في إطار اللجنة الرئيسية الثانية لدراسة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ولتحديد الخطوات صوب تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠.

٢٢ - السيدة اسبينوسا (إكوادور): قالت إن معاهدة ثلاثيلوكو قد أنشأت المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية في العالم، تلتها مناطق أخرى. من المهم ممارسة الضغط من أجل إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط كخطوة نحو السلام الشامل في المنطقة. وتؤيد إكوادور عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي هي السلطة المختصة الوحيدة للتحقق من الامتثال للمعاهدة. وتهديد الحرب النووية لم يختف، ومن المؤسف أنه لا يوجد بعد التزام متعدد الأطراف فعال بترع السلاح النووي. إن الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة على الأسلحة النووية تقع على كاهلها مسؤولية مشتركة عن تنفيذ المعاهدة. وينبغي للأولى أن تعمل بحسن النية للقضاء على أسلحتها

التي ذكرتها الولايات المتحدة إلى إجراء عملي في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠. وتأمل في أن تضع الولايات المتحدة جانبا أخطاء الماضي وأن تعتمد نهجا جديدا تجاه مسائل الانتشار.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

٢٦ - وواصل القول إنه قبل زيادة تعزيز المعاهدة، من الحيوي كفالة الانضمام العالمي وتنفيذ القرارات المتخذة حتى الآن، مع إيلاء الاهتمام المتساوي للأركان الثلاثة. ويحظى تنفيذ القرار المتخذ عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط بالأولوية الأولى غير القابلة للتفاوض بالنسبة إلى الدول العربية. وتواصل إسرائيل رفضها الانضمام إلى المعاهدة أو إخضاع منشآتها النووية للتفتيش، وتعتقد بعض الدول أن الصراع العربي - الإسرائيلي يبرر تلك السياسة. بيد أن ذلك الافتراض يقوم على أساس المنطق المعيب والخطير، وهو منطق الردع النووي. وعلى الرغم من ذلك الصراع، فإن جميع الدول العربية قد انضمت إلى المعاهدة. تقع على كاهل المجتمع الدولي مسؤولية تغيير الخطاب السائد فيما يتعلق بالشرق الأوسط. والنهج الحالي، نهج التطبيق على كل دولة على حدة، انتقائي وتميزي، وينبغي أن يُستبدل برؤية إقليمية شاملة.

٢٧ - وأردف قائلاً إن مؤتمر القمة الذي عقده مؤخرًا جامعة الدول العربية في الدوحة قد اتخذ قرارًا يدعو إلى تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط وإلى اتخاذ خطوات عملية محددة بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويدعو القرار جامعة الدول العربية إلى دراسة مسارات العمل المفتوحة أمام الدول العربية بالنظر إلى نتائج مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠.

٢٨ - السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية): قال، وهو يتكلم ممارسة للحق في الرد، إن وفدا قد استعمل عبارة غير صحيحة للإشارة إلى الخليج الفارسي. إن عبارة الخليج الفارسي هي الاسم الوحيد المستقر تاريخيا والمعترف به عالميا